

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.



الإجابة النموذجية لامتحان مقياس المؤسسات السياسية والادارية في الجزائر.

إجابة السؤال الأول:

إرهاصات تبني الدولة الجزائرية للنظام السياسي الحالي هي: (9) مع الشرح.

- الحركة الوطنية بكل تفرعاتها بداية من تأسيس حركة بيان الشباب الجزائري بقيادة الأمير خالد سنة 1912 إلى تأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1926 بقيادة مصالي الحاج، جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 للشيخ عبد الحميد بن باديس، ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس عام 1946، وكذا الحركة من أجل الحريات الديمقراطية لمصالي الحاج بعد تأسيس حزب الشعب سنة 1931. (الزعامات الوطنية).
- مجموعة الـ 22 ومجموعة الـ 6 المفجرة للثورة (النواة التنفيذية للثورة).
- مؤتمر الصومام 1956 ومؤسساته المتمثلة في: المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق والتنفيذ.
- مؤتمر طرابلس وأزمة صيف 1962 (الصراع على السلطة).

إجابة السؤال الثاني:

مسوّغات التوجه نحو نظام الثنائية البرلمانية في الجزائر هي: (9) مع الشرح.

ذهب المؤسس الجزائري سنة 1996 الى الاخذ بنظام الغرفتين و هو الاصلاح الجديد الذي تجسد في هذا الدستور و من المؤكد ان الغاية من هذا التعديل اسباب منها ما هو معروف ومنها ما هو خاص بالمجتمع و منها ما هو خاص بالنظام السياسي القائم و يمكن ان نقسمها الى الاسباب السياسية و اسباب تقنية تنصب على عملية اعداد القانون.

الاسباب السياسية:

يمكن ابراز خلفية هذا التوجه الجديد بالنظر الى الظروف التي عاشتها الجزائر خصوصا بعد توقيف المسار الانتخابي حيث برزت ثغرات دستورية 1989 كان لابد من ملئها، بالإضافة الى ان هذا التعديل جاء ليكسر و يحصل التوجه الديمقراطي و يحمي النظام الجمهوري التعددي، ووجود الغرفة الثانية كان من الآليات الضرورية لتحقيق الاهداف السابقة. في هذا الاطار فان المؤسس الجزائري الدستوري لم يغيب عن ذهنه الانتخابات التشريعية الاولى التي عرفتھا الجزائر 1991 هذه الانتخابات التي ادت الى فوز و استئثار تيار سياسي واحد بأغلبية مقاعد البرلمان من دون ان يكون للنظام السياسي في دستور 1989 الوسائل الدستورية التي تحد من امتلاك حزب واحد لكل مقاليد السلطة التشريعية، خاصة و ان دستور 1989 اعطى السلطة التشريعية الكاملة الى البرلمان و في مثل هذه الظروف فان وجود غرفة ثانية

من شأنه ان يخفف جموح المجلس الشعبي الوطني. و اعطى الدستور لمجلس الامة الوسائل القانونية للوقوف امام المجلس الشعبي الوطني.
و هكذا يمكن ان يلعب مجلس الامة دور تلطيف الحياة التشريعية ، و هناك من يرى بان النظام السياسي الجزائري اعتمد نظام الغرفتين لكي يشرك الجماعات المحلية نظرا لما اصبح لهذه الجماعات المحلية من دور هام في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية مما يجعل مجلس الامة يسمح بمقترحات أكثر و أوسع سواءا من مبادرة الحكومة أو النواب لان وجود الغرفة الثانية يمكن ان يخفف من النزاعات التي يمكن ان تنشأ بين السلطة التنفيذية و البرلمان. و بذلك يكون النظام السياسي الجزائري قريبا كثيرا في آلياته الدستورية بالنظام البرلماني.

الاسباب التقنية و القانونية:

إذا كانت الأحزاب السياسية وراء الأخذ بنظام المجلس فلا يخفى على أهدافه انه هناك أسباب قانونية او تقنية، و في هذا المضمار فان نظام المجلسين جاء كضمان لاستمرارية الدولة و مؤسساتها و ديمومتها و في هذا الاطار قول العلامة الدستوري ديسي: (ان الحاجة الى ايجاد مجلسين اصبحت محور السياسة و اساس هذه الحاجة الاعتقاد بميل المجلس الواحد الى التسرع و الاستبداد و الفساد و بالتالي فان نظام المجلسين يحول دون استبداد السلطة التشريعية ذلك انه اذا كانت الهيئة النيابية تنفرد بسلطة سن القوانين و وضع التشريعات المختلفة دون اي وازع في جانب هام من جوانب السلطة العامة في الدولة فان هذا يعني منح هذه السلطة و بدون مقابل بدا جديدة مستبدة) و تفاديا لهذا ينبغي توزيع السلطات بين المجلسين.

